

الإضراب والهوية النقابية

The Strike and union

الصالح منسول¹

1 جامعة لونيبي علي البليدة 2، الجزائر es.mansoul@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2022/06/16 تاريخ القبول: 2023/05/28 تاريخ النشر: 2023/05/31

Abstract

ملخص

The act of striking in its social aspect was an indication of the trade union identity of the independent trade unions in Algeria. The increasing practice of this act in multiple forms reflects the social congestion experienced by groups in the world of employment, the new grants to social movements, especially trade unions, have become active. Strikes in the form of instruments and worthwhile in order to chart its trade union course and fulfil its legally legitimate demands. On the other hand, to activate its trade union identity, which is reflected in the exercise of the trade union right without restriction in addition to Participation in decision-making within its strategies and trade union projects. In addition to this article, we will focus on analysis The role of the strike as a social act in shaping the trade union identity of independent trade unions in Algeria

Keywords: Strike; Trade union identity; Social Action

لقد شكل فعل الاضراب في منحاه الاجتماعي دلالة لرسم الهوية النقابية للنقابات المستقلة في الجزائر، فتزايد هذا الفعل ممارسة في أشكال متعددة يعبر عن ذلك الاحتقان الاجتماعي الذي تعاني منه الفئات العمالية داخل عالم الشغل، فالمنحى الجديد للحركات الاجتماعية خاصة النقابات منها أصبحت تمارس فعل الاضراب في شكله الأداتي والمتجذر بغية رسم مسارها النقابي وتحقيق مطالبها المشرع قانونا ومن جهة أخرى لتفعيل هويتها النقابية التي تتعكس في ممارسة الحق النقابي دون تضيق بالإضافة الى المشاركة في اتخاذ القرارات ضمن استراتيجياتها ومشروعها النقابي، فضمن هذا المقال سنركز على تحليل دور الاضراب كفعل اجتماعي في رسم معالم الهوية النقابية للنقابات المستقلة في الجزائر

كلمات مفتاحية: الإضراب؛ الهوية النقابية؛ الفعل الاجتماعي

1. مقدمة

إن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مرت بها الجزائر غيرت العديد من وظائف البنى المجتمعية وبالتالي تغيير منطق الفعل الرامي لتحقيق الأهداف والغايات على مستوى كل بنية، والخاصة النقابية كغيرها تأثرت بفعل هاته التحولات المذكورة، حيث تغيرت بنية النقابات من الأحادية إلى التعددية النقابية التي صاحبها وجه جديد وإستراتيجيات نقابية جديدة اتخذتها النقابات المستقلة كورقة رابحة لإدارة الصراع القائم على تحقيق المطالب المختلفة للفئات العمالية، وأحد هذه الإستراتيجيات هو الإضراب الذي يعتبر الفعل الأساسي الذي تنتهجه النقابات حاليا للضغط على أصحاب القرار لتحقيق المطالب والغايات التي تسعى إليها، فهذا الأخير (الإضراب) كفعل ممارساتي هو دلالة ضمنية للتضامن الداخلي وجماعية القرار ووحديته.

2. الإضراب الدلالة السوسيولوجية

يعبر مفهوم الإضراب حسب عبد المنعم عبد الحميد "التوقف الجماعي عن العمل لحين حدوث تغييرات أو مكافآت أو تحسين في ظروف العمل، فهو يشكل أحد مظاهر الضغط" (الطاهر، 2012 ص 337) فمن خلال تعريف الباحث الإضراب يعبر عن حالة الامتناع والتوقف عن العمل بالشكل الجماعي للعمال لأجل تحقيق المصلحة المشتركة بينهم هذا من جهة، كما يشير الى ذلك الخلاف الذي تولد عن طرفي علاقة العمل من العمال وأرباب العمل أو الادارة

كما يمكن تعريفه على أنه "وسيلة للدفاع عن مصالح العمال" أو هو توقف ارادي عن العمل من أجل تدعيم مطالب مهنية مقررّة مسبقا في القوانين أو الاتفاقيات الجماعية التي لم يتم الوفاء بها من طرف صاحب العمل"، كما انه يعني " التوقف الارادي عن العمل لأجل المطالبة بتحسين ظروف العمل" (سليمان، 2015 ص 114)، أي انه الانقطاع عن العمل بصفة ارادية ومنظمة مسبقا تهدف الى تدعيم المطالب المهنية المخولة من طرف السلطة بمراسيم وقوانين أو عن طريق اتفاقيات العمل المبرمة بين ممثلي العمال من النقابيين وصاحب المؤسسة، فالإضراب سببه في هذه الحالة هو عدم وفاء الجهة المعنية بتحقيق مطالب العمال مما يدفع بالعمال اللجوء الى هذا الفعل للضغط على أصحاب العمل لأجل دفاعهم عن مصالحهم فدلالة الإضراب السوسيولوجية، هو فعل اجتماعي عقلاني ومنطقي يقوم به فاعلين اجتماعيين لفرض وجودهم داخل فضاء اجتماعي معين كان مؤسسة أو منظمة أو مصنع....، للتعبير عن ذلك الخلل الوظيفي في علاقة العمل بين العمال وأرباب العمل مهما كانوا مؤسسة مستقلة، أدارة، حزب، أو سلطة، ينتج هذا

الفعل الاجتماعي عن طريق الوعي الجمعي للفاعل الاجتماعي ووعيه بذاته مما يدفعه الى ضرورة التكتل ومواجهة رب العمل، فالتناقض على مستوى البناء الاجتماعي يقودنا الى فهم فعل الاضراب من منظور الاقتراب الصراعي الذي يعبر عن وجود بنائين أو طبقتين مختلفتين وغير متكافئتين، بين طبقة مهيمنة على العمل وأدواته ووسائله، وبين طبقة تبع جهودها ومستغلة من طرف الطبقة الأولى فعن طريق هذا اللاتوازن ينتج الاضراب كآلية لرفض الوضع الاجتماعي لها، حيث ذهب داهندروف الى ان المصنع مكون من فريقين فريق يمتلك القوة وفريق تابع للأول، ومنه فإن الاضراب يعبر عن ضغط يمارسه الفريق الثاني على الأول ويتخذ عدة أشكال منها: الاحتجاج، التوقف الجماعي عن العمل.

فالإضراب لا يعني العنف ولكنه مرتبط بالقوة فبعدما اقتصر هذا المفهوم في المجال الصناعي، أصبحت له دلالات أخرى غير الاضراب عن العمل، كالإضراب عن الطعام، وعن الضرائب...، للدلالة على تلك التناقضات والاختلالات داخل الساحة الاجتماعية" فالإضراب هو نوع من الغياب، وفراغ معين، الفراغ المخيف الذي قامت به العامة في روما، نوع من تصدع التضامن الاجتماعي وبالتالي شيء مأساوي وديني..." (حيدر ب س ، ص 242)

ولكن ما يهمنا ضمن هذا المقال هو اخراج فعل الاضراب من محتواه القانوني المجرد الى تحليله كفعل اجتماعي تباشر به الحركات الاجتماعية عموما والنقابات خصوصا والذي يعتبر كفعل مضاد للبرهنة على الفعل العمالي النقابي الرامي الى استظهار وجوده من جهة والدفاع عن هويته النقابية من جهة أخرى

3. الإضراب كفعل اجتماعي

لقد شغل فعل الاضراب اهتمام عديد الباحثين في حقل علم الاجتماع والأدبيات السوسيولوجية، التي تدخل ضمن دراسات علم الاجتماع الفعل الجماعي الذي يحلل ويفسر مدى تأثير هذا الفعل على الفاعلين الاجتماعيين داخل النسق، فالإضراب كظاهرة اجتماعية ترتبط أساسا بالتغير الاجتماعي، ولعل الفئات العمالية ومجال العمل كان ولازال فضاء اجتماعيا بامتياز لتحليل هذا الفعل، لذا ففعل الاضراب يعد أحد أبعاد الصراع داخل بيئة العمل، فنجد كارل ماركس صب اهتمامه على فعل الاضراب كأحد نماذج التغير الاجتماعي الذي ارتبط بالعديد من العوامل السياسية والاجتماعية منها.

وتجدر الإشارة الى أن هذا الأخير كان ولا زال الإستراتيجية الأساسية للتعبير عن الايديولوجيا النقابية ووسيلة تفسير للضغوط والاحتقان الذي تعيشه الفئات العمالية، اضافة الى أنه يعبر عن طغيان الصراع بين طرفي

علاقة العمل، لذا لا بد من فهمه كوسيلة تنظم بها العلاقات الانتاجية داخل عالم الشغل (Dinerz، 2004/2003، صفحة 94)

فعلى اعتبار عالم الشغل هو فضاء اجتماعي يضم فاعلين اجتماعيين وتتشابك فيه العلاقات كنسيج اجتماعي بين فئات عمالية وأخرى تسييرية ادارية، فهنا يمكن أن نلتزم أن فعل الاضراب هو أساس تنظيم هاته العلاقة من خلال عديد العمليات كالتفاوض الجماعي، الحوار، النزاع،...، فبإبر بورديو تطرق الى اللامساواة الاجتماعية داخل مكان العمل هي التي تجعل من الفرد العامل يتبنى فعل الاضراب لاعادة انتاج التوازن الاجتماعي داخل بيئة العمل، فوظيفة الاضراب تكمن في درء فعل الهيمنة التي تمارسه فئة على فئة أخرى، فإبر بورديو طرح نظريته البنوية التكوينية التي لخصها في : "الفعل الاجتماعي يبنى ويتكون من الأعماق (الادراك والتفكير والفعل)، ويعاد بناؤه من جديد في أبنية واضحة (أبنية اجتماعية ذات طابع مورفولوجي ومؤسساتي) (العالي، 2011، صفحة 48) ، ففعل الاضراب بما أنه ذو دلالة اجتماعية هو عملية ناتجة عن ذلك الوعي الفردي للعمال وادراكهم بضرورة تكلمهم لمجابهة طرف العلاقة الآخر، مما شكل بينهم تضامن عمالي ناتج عن هذا الوعي لأجل تحقيق الهدف المتمثل أساسا في المطالب المادية والمهنية لهاته الفئات العمالية.

وبالنسبة للآلان تورين فإن المجتمع لا يعيد نفسه من خلال النظام التربوي ولكن من خلال الحركات الاجتماعية التي تقوده دائما الى الأمام، لذا فإن هذه الأخيرة هي التي تقود العالم الى التغيير، ومنه يعتبر فعل الاضراب وسيلة هامة للحركات الاجتماعية خاصة الحركة النقابية الثورية منها، الذي عن طريقه تكمن حركة التغيير

أما بالنسبة لميشال كروزي فإن الفعل الاجتماعي بالنسبة له مستحيل والفاعل الذي يمارسه ليس فردا بل تنظيم، فالفرد داخل التنظيم هو عنصر للتسيير العقلاني، فالمجتمع يتطور بواسطة استراتيجية عقلانية محددة الهدف وتترك للفرد هامشا من الحرية أو الحركة، إذا فعل الاضراب ما هو الا استراتيجية يلجأ اليها الفرد بصفته مسير بغية تحقيق هدفه، جاعلا من هامش الحرية وسيلة لبلوغ وممارسة هذا الفعل الذي يملك سلطته التقديرية وحرية في ذلك من حيث وقت الاضراب ومدة الاضراب.

ولعل أبرز توجه لتحليل الفعل الاجتماعي ودوره في عملية التغيير ، هو توجه الان تورين الذي يقول بأن "الفعل الاجتماعي هو نتاج ومن خلق عمل الانسان وهذا الخلق ليس الا جماعيا" للإشارة الا أن أي فعل اجتماعي هو نشاط جمعي يقوم به الفاعلين، ومنه فالاضراب هو نشاط جماعي للعمال

4. الإضراب و لغة المطالبة و الإحتجاج للنقابات في الجزائر

1.4. خلال فترة الأحادية النقابية

تم صياغة هذا العنوان لمعرفة سيرورة هذا الفعل الاجتماعي والتغيرات التي طرأت عليه شكلا وممارسة وتشريعا، فبعد الإستقلال وعلى إثر التوجه أحادي الحزب، تم تأطير العمل النقابي من خلال نقابة واحدة وهي الاتحاد العام للعمال الجزائريين والتي تم أدجنيتها وتسييسها من طرف حزب السلطة آنذاك، حيث تحولت إلى منظمة جماهيرية بيروقراطية تسييرية تغلب عليها ثلاثة أبعاد، أولها البعد السياسي الذي يعود لعلاقته الوثيقة بالحزب الطلائعي الذي حدد أهدافها ونشاطها، ثانيا بعد احتوائي أو احتكاري ويتمثل في احتوائها لكل الفئات العمالية وتمثيلها فقد جمعت بين عمال الصناعة والفلاحة والخدمات، وأخيرا بعد بيروقراطي ويقتصر على بيروقراطية اجراءات الانخراط، (النمس، 2014، صفحة 59) هذه الأبعاد جعلت الفئات العمالية المنضوية تحتها تباشر بعديد من الاضرابات والاحتجاجات التي طالبت من خلالها بتحقيق مطلبين أساسيين هما:

- فك الارتباط بالمشروع السياسي، أي استقلالية النقابة عن أي وصاية وعمل سياسي وحزبي
- المطالبة بتحقيق المطالب والمادية والمهنية وتحسين ظروف العمل

فالسنوات قبيل الاستقلال شهدت حركات احتجاجية واضرابات مكثفة داخل عالم الشغل، وخاصة بالنسبة للقطاع الخاص والاجنبي الذي يكتنز على تجربة نقابية طويلة مستمدة من فترة الاحتلال الفرنسي.

2.4. التعددية النقابية

بعد نهاية الثمانينات شهدت الجزائر أزمة متعددة الأوجه، مما أدى بتحرير كل ما هو إقتصادي واجتماعي وسياسي، حيث تم التصديق على دستور جديد في 23 فيفري 1989، حيث كان من نتائجه فتح الطريق أمام الحريات العامة لانشاء الجمعيات في كل الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فبعدما اقتصر العمل النقابي واحتكاره من طرف الاتحاد ع ع لفترة طويلة، اعترفت السلطة في المادة 53 من الدستور " بممارسة العمل النقابي لجميع الفئات المهنية والعمالية طبقا للقانون 90/14 الذي يوضح كيفية ممارسة العمل النقابي وقوانينه وأحكامه، كما نصت المادة 54 منه على مشروعية حق الاضراب، فالقانون 90/14 كرس لمبدأ التعددية النقابية، (حسين:، 2019، صفحة 11)، مما دفع بالعديد من الفئات العمالية تفضل التجربة التعددية وتباشر

بإنشاء نقابات مستقلة مطلوبة تشارك في تسيير الساحة الاجتماعية والاقتصادية فتشكلت في بادئ الأمر حوالي 53 نقابة وكان أغلبها في القطاع العمومي (قطاع التربية، الصحة، التعليم العالي، الإدارة العمومية) لأن القطاع الصناعي بقي تحت هيمنة الاتحاد ع ع أ ، إلا أن آخر احصاء للنقابات سنة 2018 حسب تصريح وزير العمل عددها 66 نقابة (وآخرون، جانفي 2020، صفحة 24)

استفادت النقابات المستقلة من الجو الديمقراطي الذي ساد بداية الانفتاح السياسي مما طرحت عديد المفاهيم في الفضاء النقابي كالحوار الاجتماعي والمشاركة النقابية في اتخاذ القرارات التي تخص الجانب الاقتصادي والتسييري بل وحتى الوضع الاجتماعي لأغلب الفئات الاجتماعية، حيث تحولت هذه النظرة في بداية الألفية الى مطالب اجتماعية تناشد بها النقابات المستقلة إثر تردي الأوضاع الاجتماعي وضعف القدرة الشرائية للعامل التي لا تتناسب مع الأجر، ففي بداية التسعينيات خصوصا سنة 1991 شهدت النقابات 269 إضراب و 49 حالة إضراب سنة 1992، سببها مطالب تعلقت باعادة تنظيم المؤسسة العمومية ومكانة الاطارات النقابية كفاعلين في تسييرها لا مسيرين ، حيث تبين حالات الاضراب هذه أن عمال القطاع العمومي تنبوا مطلب اعادة تنظيم علاقة العمل وعلاقات النقابة مع الدولة

5. الإضراب بعد هوياتي نقابي

إن محاولة فهم العلاقة التي تربط فعل الإضراب بالهوية النقابية، هو محاولة لفهم هذه الأخيرة التي نعني بها تلك المعاني والدلالات القيمة الرمزية منها والمادية، والتي يمكن فهمها من خلال تلك الأفعال السوسيوتنظيمية المطلوبة للتنظيم النقابي، والتي تشكل معالمه ومرجعياته عقيدة وتنظيما واستراتيجية، وللوقوف على الهوية النقابية وجب التطرق لذلك الإرث السوسيوتنظيمي الذي تناولها رغم قلته، فريشارد هيومان Richard Human لخص هذا المفهوم في خمس أبعاد: الشرعية النقابية، البرنامج النقابي، السلطة النقابية، الديمقراطية النقابية، التضامن النقابي، غير أنه أعاد دمج الشرعية بالمصلحة والتضامن بالديمقراطية ليستقر على أربعة أبعاد فقط (بولعراس، ديسمبر 2017، صفحة 23)

أما رونو سانسيليو Renault Sansilieu فقد تطرق إلى أبعاد الهوية المهنية وهي:

- 1- مؤشر العمل، الذي يجمع حسبه بين وسيلة لتحقيق الذات أو ما يسمى بالمكانة الاجتماعية أو وسيلة لكسب الرزق،
- 2- ومكان العمل بالنسبة لوجود الفرد، أي هل الفرد لديه مكانة أساسية أم ثانوية في العمل.
- 3- ثم أشار الى العلاقات مع جماعة العمل هل هي فردية أم جماعية

- 4- طبيعة العلاقات السلطوية، هل الفرد يميل لها بالقبول أو الرفض
- 5- العلاقات مع الرؤساء غير الرسميين، هل هي نقابية أم لا
- 6- هل هناك توحيد مع المؤسسة أم لا

فحسب سانسيليو هذه الأبعاد تسمح بتشكيل أشكال هويات متعددة داخل مكان العمل فيوضح " هكذا تتشكل الهويات وفقا لطبيعة العمل، ومن خلال توقعات افراد التنظيم تجاه العمل، وحركية العلاقات مع باقي الفاعلين في المؤسسة (زملاء، نقابة)، وبالتالي يمكن القول أن العمل بالمؤسسة هو فرصة مولدة لتنشئة اجتماعية ونحت للهوية (بولعراس، ديسمبر 2017، صفحة 24) وعند تحليل علاقة فعل الاضراب بالهوية النقابية هو بعد متضمن في كل من الإستراتيجية النقابية والبرنامج النقابي، بالإضافة الى أنه يعتبر من ركائز الديمقراطية النقابية المتمثلة أساسا في الشرعية النقابية، عقيدة وتنظيما واستراتيجية، وبما أن مسار ومأسسة العمل النقابي في الجزائر الذي يعد كتجربة نقابية تختلف عن باقي التجارب الأخرى مر بعدة مراحل رسمت مسار الهوية النقابية، وهنا نفرق بين مرحلتين مختلفتين من حيث الإيديولوجيا النقابية وعقيدتها وكذا تلك التغيرات التي طرحت على الساحة الاجتماعية والاقتصادية وكان لها الأثر البالغ في تغيير مورفولوجية فعل الإضراب الذي ماهو إلا نتاج لبعد الوعي النقابي واستقلالية للفئات العمالية.

1.5. النشاط الإضراب في الجزائر وحدود التموقع

قبل الإشارة الى موقع فعل الإضراب كأحد نشاطات النقابة ومعلم يؤسس لنسق الفعل النقابي، نشير الى تاريخانية التجربة النقابية الجزائرية بعد الاستقلال من حيث عقيدتها وإيديولوجيتها التي تعد نتيجة لما قبل الاستقلال (فترة الاستعمار)، لذا فالعلاقة بين النقابة والنسق السياسي عرفت تداخلا تاريخيا، بما يفيد وجود هيمنة للقرار السياسي على النقابي والذي تم تقنينه منهجيا في ميثاق الدولة ودساتيرها بداية من ميثاق طرابلس، دستور 1963، مؤتمرات الاتحاد ع ع أ، دستور 1976، غير أن هذا الوضع لم يستمر خاصة عندما فقد الإتحاد ع ع أ ثقة الطبقة العاملة، وسرعانما بدأت حركات إضرابية واحتجاجية داخل المصانع خارجة عن تأطيره قام بها العمال للتعبير عن الأوضاع التي كانوا يعيشونها من جهة، وللكشف عن أزمة النقابية آنذاك من جهة أخرى طغى عليها الطابع السياسي. وعند الحديث عن هوية النقابية في هذه الفترة أنها حملت تلك الهوية المزدوجة بين النقابية والسياسية إلى سنوات بعد التعددية نظرا للحالة السياسية

التي مرت بها الجزائر، ولعل هذه النظرة السائدة كانت مصدر غليان إجتماعي في أوساط الفئات العمالية التي تطمح إلى الإستقلالية والحرية النقابية، من جهة أخرى قد إستطاعت النقابة بقيادة الإتحاد ع ع أ في الكثير من الأحيان تحقيق المطالب المهنية وإدارة علاقات العمل بالحلول السلمية وهذا بالأساس راجع إلى مكانتها وعلاقتها بالنسق السياسي. غير أن هذا المنطق الذي كان سائدا كثيرا ما اصطدم بتطلعات وتوجهات العمال الرامي إلى الإستقلالية التوجه نحو وجود نقابي فاعل يحقق مطالبهم باختلافاتها، مما أفرز عديد من المفاهيم على الساحة النقابية.

2.5. الإنجازات النقابية للنقابات المستقلة في الجزائر، صورة لممارسة الحق النقابي

ضمن الخارطة النقابية للنقابات المستقلة، قد تطورت العديد من أساليب الاحتجاج والمطالبة بالحقوق، التي لم تكن مدرجة سابقا ضمن عمل الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ففكرة الخدمات الاجتماعية وضرورة إرساء مبادئ الديمقراطية التي تعطي للنقابات المستقلة حرية في ممارسة النشاط النقابي دون عراقيل، فالحديث عن المجال الصحي في العمل وسن النقاعد والرفع والزيادة في الأجور أصبحت مواضيع متكررة الطرح ضمن النشاطات النقابية وتعطيتها أولوية في برامجها، حيث نجد في الجزائر العديد من النقابات كالمجلس الوطني لأساتذة الأطوار الثلاثة cnapest أصبحت تطالب بطب العمل وتحسين ظروف الأساتذة الاجتماعية كالسكن، وإجراء اتفاقيات خاصة لأجل ترقية مطالبها وتحقيق ولاء المنخرطين فيها.

من جهة أخرى تدرج العديد من النقابات المسألة التنموية ضمن نشاطاتها اذ تعتبر نفسها شريك إجتماعي كامل الحقوق، تسعى من خلال هاته الشراكة إلى رسم الخطط والاستراتيجيات الخاصة بتمثيلية قطاعها على المستوى المجتمعي، كما نجدها قد طالبت بتوسيع الثلاثية المقتصرة على الاتحاد وإشراكها ضمنها لأجل التوجه نحو صياغة قانون العمل الجديد والضمان الاجتماعي هذا من جهة، ومن جهة أخرى وعلى المستوى النقابي فقد سارعت النقابات الى ضرورة التنسيق والتضامن النقابي بين النقابات، ومساندة القيادات النقابية والسعي لأجل تحقيق احترام القوانين والاتفاقيات الرامية إلى إرساء الحق النقابي والحريات العامة.

فالنقابات المستقلة هي التي تبادر بالإضراب والاحتجاج وهي التي تتصدى لقرارات الحكومة بالرفض وعدم القبول مثال على ذلك ما قامت به نقابة الكنايست بعدم توقيعها على ميثاق أخلاقيات المهنة الذي يعد وسيلة ضغط من طرف وزارة التربية لإنهاء إضراب الأساتذة.

فمن أهم جملة الانجازات التي حققتها النقابات المستقلة هي الاتفاقيات القطاعية الكبرى، وإصدار القانون الأساسي للتوظيف العمومية سنة 2008، وكذا المساهمة في إصدار القوانين الأساسية الخاصة بكل وظيفة

عمومية على حدا، والرفع في الحد الأدنى للأجور حيث ساهمت قمة الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 2011 برفع الأجور بقيمة 18000 دينار 22، ومنه يمكن القول على العموم أن التعددية النقابية قد غيرت مجرى العديد من القضايا وأهمها:

- إعادة النظر في سياسة الاحتكار بالنسبة للاتحاد العام للعمال الجزائريين حول تمثيل العمال.
- تحسين ظروف العمل والرفع من الأجور.
- مساهمة النقابات في تسيير الخدمات الاجتماعية

6. الإضراب ، فعل ممارستي ذو دلالة تضامنية و تفكير جماعي

إن فعل الإضراب يحمل دلالات رمزية على الروح الجماعية والتضامن النقابي سواء في بعده الداخلي داخل النقابة الواحدة، أو في بعده الخارجي بين نقابات القطاع الواحد، فالأهداف والغايات والظروف التي يعيشها الأفراد العاملين داخل المهنة الواحدة شكلت لديهم وعي جماعي ووحدة التفكير وبالتالي القيام بفعل جماعي للضغط على طرف العلاقة الآخر حسب التفسير الماركسي للإضراب، فالسلوك الجماعي الذي يقوم به الفرد في إطاره الجماعي هو فعل عقلاني موضوعي يستمد أصوله من الظروف المحيطة، وهذه النظرة السائدة اليوم للنقابات المستقلة في الجزائر التي تعتبر حركات إجتماعية استطاعت تحريك أكبر عدد من الفاعلين وهذا ما أشار إليه "أوفرلي OFERLLI" في تصنيفه "للفئات الثلاث الذي تقوم عليها الحركات الاجتماعية" وهو تحريك أكبر عدد من المنخرطين (حسين، 2011، صفحة 101) الإستراتيجية التي من خلالها تسمح بتبني تلك النزعة الهجومية أو الدفاعية كهوية للنشاط الجماعي، فما عمدت إليه بعض النقابات المستقلة في الجزائر وهو الإعتماد على أكبر قدر من المنخرطين في إدارة وممارسة النشاط الإضرابي كنقابات التربية والصحة، فالإضراب والمشاركة فيه هو فعل ناتج عن اضعاف دلالات ومعاني على خصوصية الفعل النقابي التي تعبر في مضمونها عن هوية النقابة.

فالتجانس والتوافق داخل النقابات على تحديد وقت الإضراب ولغة المطالبة والإحتجاج وكذا جغرافيته هي معنى ضمني يحمل خاصية أخرى لا تقل عن الروح الجماعية للفاعلين، وهي درجة الإلتزام النقابي الذي تختلف تصورات من قاعل إلى آخر، " إلا أنه يحمل ثلاثة أشكال أضعفها هو العزوف واللامبالاة، وأكثرها شكلاً أو درجة هو تلك الإحترازية المميزة للأقلية التي تسيّر الهياكل النقابية وتقر القرارات، وأوسطهما

درجة هو السلوك الإنتقائي الذي يوازن بين الإستثمار النقابي والمكاسب الفردية" (صوالحية، جوان 2014، صفحة 94) فالإستثمار النقابي هو الطريق التي اتبعته النقابات المستقلة بنسب متفاوتة لأن الإنتماء النقابي للفرد تحركه تلك الدوافع المادية بحسب تعبير "أولسون OLSON".

فالهوية النقابية تقوم على تلك الإستراتيجيات والميكانيزمات الدفاعية والهجومية للنقابية، وفعل الإضراب كفعل عقلاني فردي في إطاره الجماعي هو ممارسة ودلالة لرسم معالم تلك الهوية ومأسستها في قالب معين، والملاحظ لواقع النقابية في الجزائر يفهم من خلالها معني ودلالات هذا الفعل من خلال ما تقوم به النقابات المستقلة في قطاعات مختلفة وفي أوقات متكررة ومناسبة لإضفاء الشرعية على هذا الفعل وكسب الرأي العام حوله.

7. خاتمة

فعل الإضراب هو أحد الإستراتيجيات التي تتعامل مع بها النقابات للضفر بحقوقها ومطالبها، غير أن هذا الفعل يختلف من حيث الممارسة نظرا للقوانين التي يفرضها المنطق الإقتصادي لكل دولة، وقد عرف هذا الفعل تحولات جذرية بالنسبة للنقابات في الجزائر من الأحادية إلى التعددية التي تعتبره النقابات اليوم إستراتيجية هامة لأجل تحقيق هوية نقابية مستقلة بعيدا عن الوصاية والضغط والإدارة الخارجية لها. وللاشارة ففعل الإضراب هو أحد اشكال الإحتجاج والتظاهر الذي يعبر عن التضامن من جهة وعن الروح الجماعية من جهة أخرى ، والمشاركة الجماعية في إتخاذ القرار من جهة أخرى، فهو منطق فردي بشكل جماعي وهذه هي أبعاد الهوية النقابية شكلا ومعنى.

8. قائمة المراجع

- 1- إيمان النمى. (2014). : دور النقابات العمالية في صنع سياسات الحماية الاجتماعية (=رأسة مرحلة التعددية النقابية). الجزائر: دار ناشري.
- 2- جابي ناصر وآخرون. (جانفي 2020). النقابات في الجزائر عمل وعدالة اجتماعية(التاريخ، الحالة الراهنة و السيناريوهات)،. الجزائر: مؤسسة فرديريش إيبتر.
- 3- دبله عبد العالي. (2011). : مدخل الى التحليل السوسيولوجي. الجزائر: دار الخلدونية.

- 4- زيري حسين. (2011). "النشاط النقابي كفعل جماعي". جامعة عاشور زيان الجلفة (صفحة 101).
- الجزائر : مجلة دراسات إجتماعية، العدد 10.
- 5- زيري حسين: (2019). ، مساهمة في سوسيولوجيا النقابية في الجزائر الإرث التاريخي واستراتيجيات الرأمن. الجزائر: دار الخلدونية.
- 6- منير صوالحية. (جوان 2014). ، "الانتماء النقابي والاضرابات في الجزائر. جامعة تبسة (صفحة 94).
- الجزائر : مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 10،.
- 7- نور الدين بولعراس. (ديسمبر 2017). : النقابية في الجزائر من النضال الفئوي إلى استراتيجية التكتل القطاعي-قراءة سوسيولوجية في إشكالية مفهوم الهوية النقابية-، 2. جامعة غرداية، (صفحة 23). الجزائر : مجلة الساور للدراسات الانسانية والاجتماعية العدد السادس،.
- 8- Gilbert Dinerz. (2004/2003). *la grève roles des acteurs sociaux et etatiques..* Xl2. paris :Reflects et prespectives.